مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل **6 حزيران/يونيه 2018، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش**

(الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، والساعة 19/00 بتوقيت جنيف، والساعة 20/00 بتوقيت نيروبي، والساعة 12/00 بتوقيت مكسيكو، والساعة 22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 02/00 من يوم 7 حزيران/يونيه بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2018/20*
Original: English

الاستثمار الأجنبي المباشر الموجّه إلى أكثر البلدان عرضة للتأثر يظل هشاً، بحسب تقرير للأمم المتحدة

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً انخفضت بنسبة 17 في المائة لتسجل أدنى مستوى لها منذ 4 سنوات

جنيف، 6 حزيران/يونيه 2018 - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والمعرضة للتأثر والصغيرة انخفضت في عام 2017، بحسب ما أورده *تقرير الاستثمار العالمي 2018* الصادر عن الأونكتاد.

وكان الانخفاض شديداً بوجه خاص في الاقتصادات المعتمدة على الاستثمار المرتبط بالسلع الأساسية، وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً[1] بنسبة 17 في المائة لتسجل أدنى مستوى لها منذ 4 سنوات.

وقال السيد جيمس زهان، مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد "إن تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً مستوى هو الأدنى منذ أربع سنوات يشكل مصدر قلق بالغ بالنظر إلى الاحتياج إلى الاستثمار لتحقيق التنمية المستدامة".

فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً بنسبة 17 في المائة، لتبلغ 26 مليار دولار، في حين زادت هذه التدفقات إلى البلدان النامية غير الساحلية بنسبة 3 في المائة، لتبلغ 23 مليار دولار. وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الجزرية النامية الصغيرة بنسبة 4 في المائة ليبلغ 4.1 مليار دولار.

---

* **بيانات الاتصال:** UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 58 28, +41 79 502 43 11, unctadpress@unctad.org, http://unctad.org/press.

للحصول على مادتنا الصحفية، يرجى التسجيل في العنوان التالي: http://unctad.org/en/Pages/RegisterJournalist.aspx.

(1) إثيوبيا، إريتريا، أفغانستان، أنغولا، أوغندا، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، توغو، توفالو، تيمور - ليشتي، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب السودان، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، السودان، سيراليون، الصومال، غامبيا، غينيا، غينيا - بيساو، فانواتو، كمبوديا، كيريباس، ليبريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، نيبال، النيجر، هايتي، اليمن.

وبانكماش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة 23 في المائة، ظلت حصة أقل البلدان نمواً دون 2 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. وهذا المكسب المتواضع الذي تحقق في البلدان النامية غير الساحلية وفي البلدان النامية الجزرية الصغيرة لم يؤد إلى تحسن كبير في حصة كل واحدة من هاتين المجموعتين من البلدان من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي: فلم تتجاوز هذه الحصة 1.6 في المائة و0.3 في المائة، على التوالي.

ورغم تسجيل أقل البلدان نمواً الآسيوية نمواً قوياً من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر واجتذاب ثُلُثا أقل البلدان نمواً الأفريقية قدراً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يفوق ما اجتذبته في العام السابق، فإن الانكماش الذي حصل بالنسبة لأنغولا وموزامبيق كان شديداً. وكانت ميانمار أكبر البلدان تلقياً للاستثمار الأجنبي المباشر بين أقل البلدان نمواً في عام 2017. وكانت البلدان الخمس الأكثر تلقياً للاستثمار الأجنبي المباشر اجتذبت نحو 60 في المائة من مجموع ما اجتذبته هذه المجموعة من البلدان.

وإذا ما نظرنا إلى المستقبل، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجّه إلى أقل البلدان نمواً يمكن أن ينتعش، بفضل الزيادة المتوقعة لهذه الاستثمارات في أفريقيا. على أن قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر لاستحداث هياكل أساسية جديدة المعلن عنها في عام 2017 - وهي مؤشر رئيسي عن مستقبل الأنشطة الاستثمارية - انخفضت إلى أدنى مستوى لها منذ 10 سنوات. فالمستثمرون الأجانب، ومعظمهم من البلدان الآسيوية النامية، قلّصوا خططهم لتوظيف رؤوس أموال، لا سيما في قطاع الخدمات، التي كانت تستهدف بنغلاديش وكمبوديا وميانمار. وقد أدى ذلك إلى إضعاف احتمالات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لأقل البلدان نمواً الآسيوية.

وبعد خمس سنوات متتالية من التراجع (2011-2016)، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية[2] ارتفاعاً هامشياً. وهذه الزيادة المتواضعة أعادت حصة مجموع التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية - ومعظمها (17 بلداً) هي من أقل البلدان نمواً أيضاً - إلى المستوى الذي كانت عليه في عام 2008، عند بدايات الأزمة. وحققت جميع المجموعات الفرعية من البلدان النامية غير الساحلية في مختلف المناطق الإقليمية مكاسب باستثناء تلك المصنفة ضمن الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وظلت كازاخستان أكبر بلدان هذه المجموعات تلقياً للاستثمار الأجنبي المباشر. وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الخمس الأكثر تلقياً من مجموعة البلدان النامية غير الساحلية تمثّل ثلثا إجمالي التدفقات التي توجهت إلى جميع البلدان النامية غير الساحلية.

وفي عام 2018، كان من الممكن أن ينتعش الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية بقدر أكبر، لكن ثمة حالة من عدم اليقين ومن الهشاشة لا تزال قائمة. فقيمة مشاريع استحداث هياكل أساسية جديدة المعلن عنها تراجعت في عام 2017. وتظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجّهة إلى معظم البلدان النامية غير الساحلية عرضة لتقلبات عوامل خارجية، واحتمال توظيفها مرتبط بالتطورات في البلدان المجاورة التي تمر عبرها الواردات والصادرات.

وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجّهة إلى الدول النامية الجزرية الصغيرة[3] الـ 29 للعام الثاني ليبلغ 4.1 مليار دولار، وذلك بفضل النمو بنسبة 9 في المائة في بلدان منطقة الكاريبي العشرة المنتمية لهذه المجموعة من الدول. وانكمشت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية الجزرية الصغيرة الأفريقية الخمسة والآسيوية الثلاثة عشرة والأوقيانوسية. وكان أكثر من 70 في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المجموعة سُجّل في البلدان الخمس من الدول النامية الجزرية الصغيرة الأكثر تلقياً لهذا الاستثمار، وعلى رأسها جزر البهاما.

وتظل التوقعات بالنسبة للدول النامية الجزرية الصغيرة هشّة، إذ لا يتوقع حدوث سوى نمو طفيف في الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القريب. وجمود حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر لاستحداث هياكل أساسية جديدة المعلن عنها في الفترة 2016-2017 إنما يبيّن استمرار مواجهة الدول النامية الجزرية الصغيرة صعوبة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي وإدامته. وسيواصل قطاع الخدمات هيمنته، لكن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذا القطاع آخذة في التباطؤ.

---

(2) إثيوبيا، أذربيجان، أرمينيا، أفغانستان، أوزبكستان، أوغندا، باراغواي، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، تركمانستان، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، جمهورية مولدوفا، جنوب السودان، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سوازيلند، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان، ليسوتو، مالي، ملاوي، منغوليا، نيبال، النيجر.

(3) أنتيغوا وبربودا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، بربادوس، ترينيداد وتوباغو، توفالو، تونغا، تيمور - ليشتي، جامايكا، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جزر مارشال، دومينيكا، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سان تومي وبرينسيبي، سيشيل، غرينادا، فانواتو، فيجي، كابو فيردي، كيريباس، ملديف، موريشيوس، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو.

الشكل 1 - **أقل البلدان نمواً: البلدان الخمس الأكثر تلقياً للاستثمار الأجنبي المباشر، 2016 و2017**
(بملايين الدولارات)

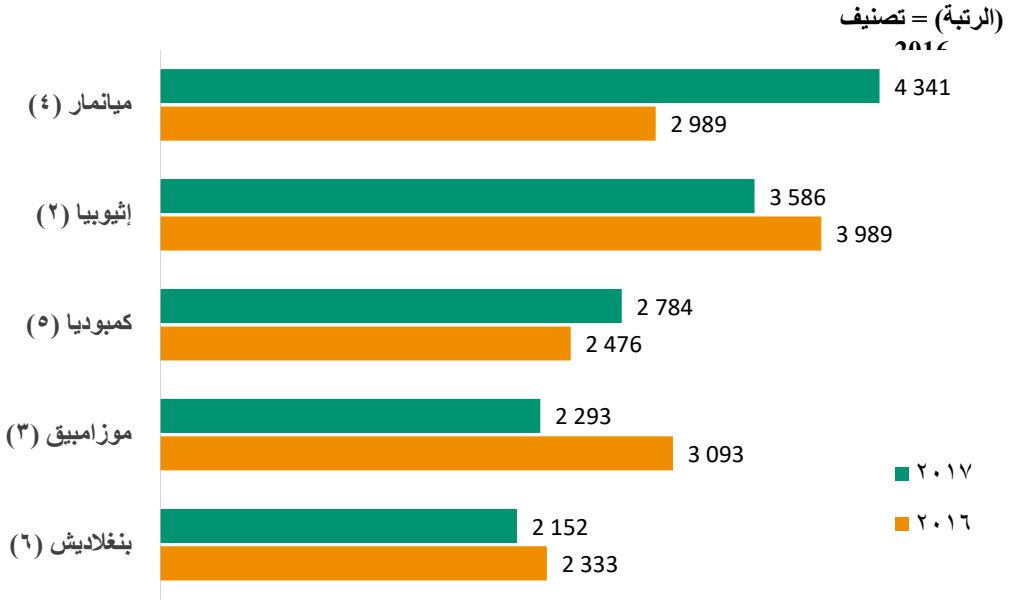

المصدر: الأونكتاد، *تقرير الاستثمار العالمي 2018*.

الشكل 2 - **البلدان النامية غير الساحلية: البلدان الخمس الأكثر تلقياً للاستثمار الأجنبي المباشر، 2016 و2017**
(بملايين الدولارات)

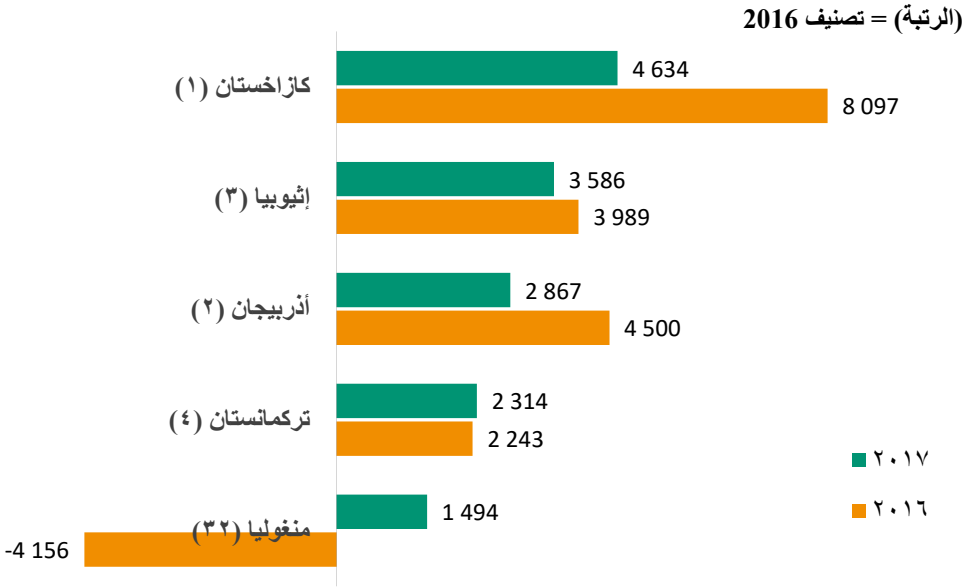

المصدر: الأونكتاد، *تقرير الاستثمار العالمي 2018*.

الشكل 3 - **الدول النامية الجزرية الصغيرة: البلدان الخمس الأكثر تلقياً للاستثمار الأجنبي المباشر، 2016 و2017**
(بملايين الدولارات)

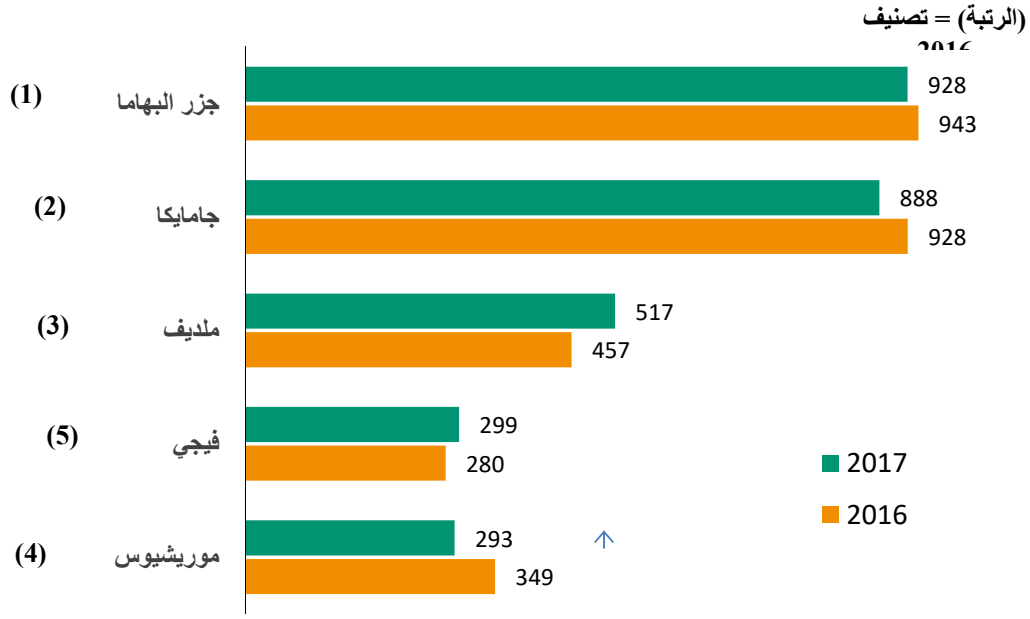

المصدر: الأونكتاد، *تقرير الاستثمار العالمي 2018.*

*** ** ***